

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

نُبذة مِثالية حول منهجيتنا الرجالية

لقد افتقدنا التوثيق الخاص بحق «عبدالله بن دينار» سوى عن الطبرى الشهير وكتاب «سير أعلام النبلاء» للذبى و لكننا سنوثق أمثال هؤلاء الرواية:

Ø ببركة أصالة «الوثاقة والعدالة» العقلائية أو العملية - وفق أصالة الصحة أو استصحاب عدم الفسق والنسيان والالتباس و... - وبالتالي لو لم يجرح الراوى ضمن الرجال ولم نظفر بقرائن الضعف والكذب لعدناه معتبراً إذ رغم تعرض شخصيته للجرح والتعديل أمام الرجاليين فلم تره ينتقد ويتقصى، فكيف سنحكم بضعفه ونطرح روایته؟ إذن فلا تتبعه ولا تتوقف على تخصيص الرجاليين دوماً بل نمتلك سبلاً شتى للعلاج، فبمجرد أن يُنسب «المجهول» إلى راوٍ لما أصرّه هذا العنوان أساساً إلا إذا نطقوا بأنه مطعون.

Ø بمدد نقل «حنان بن سدير» الجليل جداً عن بن دينار - حتى لمراة - فإنه سيلد عرفاً الوثيقة خبرية و المخبرية و ذلك نظير كما أن توثيق النجاشي منفرداً أو نقل المرجع الديني الأعلى من أحد، سيجلب وثاقته العرفية قطعاً.

Ø بمعونة سرد «حسن بن محبوب» من أصحاب الإجماع عنه.

ثم استكمل الشيخ الحائر «دلائل الشارطين لصلاة الجمعة» قائلاً [1]

«ولعل الأولى: التمسك بذلك (اشترط الجمعة بالمعصوم) بموثق سمعة عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «قلت له: متى يذبح (الحيوان يوم عيد الأضحى)? قال عليه السلام: إذا انصرف الإمام (عن الصلاة) قلت: فإذا كنت في أرض ليس فيها إمام، فأصلّي (أنا) بهم جماعة؟ فقال - عليه السلام -: إذا استقلّت الشمس (و ارتفعت متنهي النهار) وقال - عليه السلام -: لا بأس أن تصلي وحدك (بلا إمام إذ)؛ ولا صلاة (عيد) إلا مع إمام» [2]. فإن ظهوره في اشتراط صلاة الجمعة في العيد بالإمام (المعصوم) الذي هو غير إمام الجمعة (البسيط) غير قابل للإنكار، و يمكن إسراء الحكم إلى صلاة الجمعة من جهة تصريح غير واحد من الأخبار بأن الجمعة عيد:

Ø كخبر يعقوب عن أبي الحسن موسى عليه السلام وفيه: «و ليس المسلمين عيد كان أولى منه (الجمعة) عظمه الله و عظمه محمد صلى الله عليه و آله فأمره أن يجعله عيداً، فهو يوم الجمعة» [3].

Ø و مرسى الصدوق وفيه: «خطب أمير المؤمنين عليه السلام في الجمعة، إلى أن قال: ألا إن هذا اليوم يوم جعله الله لكم عيداً» [4].

Ø و خبر ابن أبي عمير عن غير واحد عن أبي عبد الله و فيه: «و الجمعة للتنظيف والتطيب، و هو عيد المسلمين، و هو أفضل من الفطر والأضحى»[5].

Ø و خبر العلّال المتقدّم[6] و لكن مع ذلك يأتي إن شاء الله ما فيه من الضعف.»

ثم نسف الشّيخ الحائرٍ هذه الاستدلالية قائلًا:

«و أمّا النّاسُ ففيه:

أولاً: عدم معلوميّة الاشتراط في المقياس عليه (أي رواية سماعة لا تدلّل اشتراط المعصوم للعيدين) و موثق سماعة المتقدّم[7] غير واضح الدلالة (على الاشتراط) من جهة أنّ قوله في السؤال «إذا كنتُ في أرض ليس فيها إمام» ظاهر في أئمّة الجور، لوضوح عدم بسط يد المعصوم في عصر الصادق عليه السلام (في كافة الأمصار) و هذا مما يخلّ بظهور قوله عليه السلام في الذيل «و لا صلاة إلا مع إمام» في كونه في مقام بيان الحكم الواقعي (أي المعصوم فلا يُعد قضيّة حقيقة واقعية بل تقيّدة لسؤال المتسائل: «ليس فيها إمام» أي المعصوم) بل يقرب أن يكون المقصود نهي سماعة و أمثاله من إقامة صلاة العيد جماعة، لكون ذلك مظنة الفساد.»

ولكن سُفِنَّده:

أولاً: إنّه بنفسه قد أقرّ بأنّ الإمام لا يتقى في الكبّرى أساساً حيث قد تظافرت: «ذلك إلى الإمام» و «لا صلاة إلى مع إمام» و ... فالنّقية تُخُصُّ الصّغرى - أي غاصب الخلافة - و حيث قد سُلِّمت «الكبّرى» عن النّقية فقد أنتَجت «شرطية الجمعة بالمعصوم» إذن فلا تُشَرِّع صلاة الأعياد - كالجمعة - سوى بائتمان الإمام فحسب.

ثانياً: لو نوى الإمام أن يتقى في الكبّرى لما استدعاها أساساً بل لاقتصر بـ «صلّ وحدك» بينما تعمّد عليه السلام للكبّرى - لا صلاة إلا مع الإمام - ليُضيئ الحكم الواقعي و الإنارة الحقيقية.

أجل، ربما سُنْرافقه بأنّا أيضًا لا نَطْمَئِنَّ بهذه المقارنة بين صلاة العيدين و صلاة الجمعة، فرغّ أنّ يومها من أفضل الأعياد و لكن «صلاتها بديلة الظّهر» فحسب لا باعتبار العيد الجمعة وبالتالي لا تُبرِّز أشباه هذه الروايات ظهوراً راسياً في اشتراط الجمعة بالمعصوم.

[1] حائرى، مرتضى، صلاة الجمعة (حائرى)، صفحه: ٨٥، جماعة المدرسین في الحوزة العلمیة بقم. مؤسسة النشر الإسلامي

[2] وسائل الشيعة ج ٥ ص ٩٦ ح ٦ من باب ٢ من أبواب صلاة العيد.

[3] وسائل الشيعة ج ٥ ص ٦٣ ح ٥ من باب ٤٠ من أبواب صلاة الجمعة.

[4] وسائل الشيعة ج ٥ ص ٦٥ ح ١٢ من باب ٤٠ من أبواب صلاة الجمعة.

[5] وسائل الشيعة ج ٥ ص ٦٦ ح ١٨ من باب ٤٠ من أبواب صلاة الجمعة.

[6] في ص ٨٠.

[7] في ص ٨٤.